المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2022/10/12

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

تحليل المتغيرات المالية لمخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2010-2020

Analysis of financial variables for liquidity risks in Iraqi commercial banks for the period (2010-2020)

حنان جمعه حنظل/الباحث أ.د وحيدة جبر خلف/المشرف

hanan jumaa hanthal Dr: wahada jber kalf

hananjumaa259@gmail.com dr_wahada@Uomustansiriyah.ed

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: المخاطر المصرفية ، مخاطر السيولة ، المصارف التجارية

Keywords: Banking risks, liquidity risks, commercial banks

المستخلص

يهتم هذا البحث بتحليل مؤشرات مخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2020)، إذ تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على توفير الاحتياجات المالية، أي عدم قدرته على تسديد الالتزامات القصيرة الأجل، وقد تم تحليل مجموعة من المؤشرات المالية منها إجمالي الموجودات والودائع والائتمان النقدي والديون المشكوك فيها إضافة إلى إجمالي رأس المال المدفوع، وتم استخدام بعض مؤشرات مخاطر السيولة منها نسبة (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات و نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات)، وانطلق البحث من فرضية مفادها ان المصارف التجارية تعاني من ارتفاع مؤشرات مخاطر السيولة مما يوثر سلبا على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن الهدف الرئيسي من تحليل المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة للحد من آثارها السلبية من اجل تلافيها، كما لاحظت الباحثتان هناك ارتفاع في مخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية من خلال المؤشرات المستخدمة في الدراسة، وأوصت الدراسة على ضرورة ان يحتفظ المصرف بأصول سائلة بالشكل الذي يتوافق مع الطلبات المفاجئة لسحب السيولة مهما كان حجمها.

Abstract

This research is concerned with analyzing liquidity risk indicators in Iraqi commercial banks for the period (2010-2020), as liquidity risks arise from the bank's inability to provide financial needs, that is, its inability to pay short-term obligations. A group of financial indicators were analyzed, including total assets. Deposits, cash credit, and doubtful debts, in addition to the total paid-up capital, and some liquidity risk indicators were used, including the ratio (the ratio of total loans to total assets, the ratio of total loans to total deposits, and

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

the ratio of liquid assets to total assets), and the research started from the hypothesis that commercial banks suffer from high indicators of liquidity risks, which negatively affects their ability to fulfill their obligations. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that the main goal of analyzing banking risks is to find ways to reduce their negative effects in order to avoid them. As the two researchers noted, there is an increase in risks Liquidity in Iraqi commercial banks through the indicators used in the study. The study recommended the need for the bank to maintain liquid assets in a manner that is compatible with sudden requests to withdraw liquidity, regardless of their size.

المقدمة:

يحتل موضوع مخاطر السيولة أهمية خاصة في المصارف التجارية لاسيما في الآونة الأخيرة بعد حدوث الأزمات العالمية التي أدت إلى انهيار الكثير من المصارف التجارية نتيجة المخاطر التي تواجهها تلك المصارف. فالمصارف أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر ويعد القطاع المصرفي العراقي من أهم القطاعات المهمة في البلد إذ يشهد نمواً ملحوظاً في جميع مؤشراته مما يستدعي الحفاظ على هذا التطور ودراسة مخاطر السيولة وعلاقتها مع المصارف التجارية العراقية، إذ أن كل قطاع مصرفي لابد أن يتعرض للعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقراره. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية، إذ إن حالة عدم الاستقرار في البيئة المصرفية العراقية نتيجة عدم التأكد وصعوبة التنبؤ بالمستقبل جعل من الضرورة إن تحمي المصارف نفسها من مخاطر السيولة، ذلك إن حالة العسر وعدم توفر سيولة في المصارف ممكن إن تودي إلى العديد من الصعوبات من أهمها عدم القدرة على تلبية احتياجات المودعين من السيولة الكافية.

مشكلة البحث: اغلب المصارف تتعرض لعدة مشاكل منها مخاطر السيولة، وهنا لابد لتلك المصارف من استخدام المعلومات الكافية التي يمكن من خلالها قياس وتحليل مؤشرات مخاطر السيولة والسيطرة عليها، لذا تطرح المشكلة عدة تساؤلات منها (ما هي ابرز العوامل التي تؤثر على المخاطر المصرفية، ما هي إجراءات الحد منها).

أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث كون مخاطر السيولة تعد من أهم المخاطر التي تواجه المصارف التجارية، إذ أن المصارف تخسر عدداً من عملائها نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانيتها لتلبية طلباتهم بالوقت المناسب، وهنا يأتي دور التحليل المالي لبعض مؤشرات مخاطر السيولة، لأن هذه المؤشرات تلعب دورا بارزا في مساندة المصرف للتخلص من هذه المخاطرة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المصارف التجارية تعاني من ارتفاع مؤشرات مخاطر السيولة مما يوثر سلبا في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

أهـداف البحـث: يهدف هذا البحث إلى عرض نظري لمفهوم المخاطر المصرفية ومخاطر السيولة تحديدا، وتحليل بعض المؤشرات المالية ونسب مؤشرات مخاطر السيولة لقياس هذه المخاطر في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2020).

حدود البحث:

الحدود الزمنية: البيانات المالية للمدة (2010-2020)

الحدود المكانية: المصارف التجارية العراقية

الدراسات السابقة

أولا:- الدراسات العربية:

1. دراسة (نضال احمد، 2013، تحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وأثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة لدى مصرف الرافدين في العراق وأثرها على الأنشطة و العمليات التي يتبعها المصرف وأوضحت ان نسب كفاية رأس المال لا تتأثر بمخاطر السيولة ذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها المصرف، كما عرضت الباحثة بعض النسب والمؤشرات المالية من قائمة التدفقات النقدية، وأوصت هذه الدراسة على التأكيد من ان المصرف يحتفظ كحد أدنى من أمواله لمواجهة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها بالإضافة إلى إنشاء نظام رقابي داخلي كفوء لتقليل مخاطر السيولة.

2. دراسة(حكيم براضية، 2015، إدارة مخاطر السيولة كمدخل لتحليل سلامة النظام المالي) تناولت الدراسة اثر مخاطر السيولة على سلامة واستقرار النظام المالي، وهدفت إلى تحليل وتركز الاهتمام على إحدى المخاطر المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي مثل مخاطر السيولة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان الإصلاحات التنظيمية من شأنها ان تعزز النظام المالي للمصارف التجارية وتقليل مخاطر أزمات السيولة، كما أظهر النموذج القياسي المقدر والخاص بتوضيح العلاقة بين مخاطر السيولة كمتغير مستقل والنظام المالي كمتغير تابع بوجود العلاقة العكسية بين المتغيرين.

ثانيا:- الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Davis,2003,liquidity Financial crises and the lender of last Resort) جاءت هذه الدراسة تحت عنوان(إدارة السيولة في الأزمات المصرفية) التي أجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها ان مخاطر السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول استحقاق الذي تتحمله هذه المخاطر، وأن الخط الأول للدفاع يجب ان يتمثل في سياسة السيولة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعما بواسطة رأس المال الكافي، كما ان المصارف المقتدرة تستطيع مواجهة السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد بصورة ضرورية.

2- **(Ruziqa , 2013, The impact of credit and liquidity risk on bank financialperformance)**
كانت هذه الدراسة تتناول (تأثير مخاطر الائتمان والسيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

الاندونيسية) إذ هدفت إلى بيان اثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في أداء المصرف، وتركز هذه الدراسة وبشكل خاص على المصرف الاندونيسي إثناء المدة (2011-2007) ويقاس الأداء المالي للمصرف بالعائد إلى الأصول والعائد إلى حقوق الملكية، أما مخاطر الائتمان فقيست بمعدل القروض غير العاملة(الديون المشكوك فيها)، كما تم قياس مخاطر السيولة بنسب السيولة، وبناء على ذلك قامت هذه الدراسة بتقييم اثر رأس المال المصرفي على الأداء المالي للمصرف، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي في العائد إلى الأصول والعائد إلى حقوق الملكية، في حين وجدت أن نسبة السيولة لها تأثير إيجابي في العائد إلى الأصول العائد إلى حقوق الملكية، وأن تأثير رأس المال المصرفي له تأثير إيجابي في العائد إلى حقوق المساهمين، بينما وجدت أن حجم المصرف له تأثير سلبي في صافي الربح، وقد وجدت أن كلا من مخاطر السيولة والائتمان لهما تأثير غير هام في صافي الربح.

3- دراسة (Chowdhury & Zaman ,2018, Effect of liquidity risk on performance of Islamic banks in Bangladesh)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مخاطر السيولة في ستة مصارف إسلامية في بنغلادش للمدة (2016-2012)، واستخدمت هذه الدراسة عدد من الأدوات لقياس وتحليل الأداء المصرفي، بما في ذلك العائد إلى حقوق الملكية، واستخدام مؤشر السيولة والأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن الارتباط بين مخاطر السيولة والأداء المالي ذو علاقة طردية، إذ أن المصارف تعتمد على السيولة المصرفية لأداء عملياتها المصرفية بشكل صحيح، وأن أي انخفاض في السيولة من شأنه أن يعرض المصارف إلى مخاطر جسيمة وهي مشكلة قد تؤدي إلى إفلاس المصارف.

المبحث الأول/ الإطار النظري للمخاطر المصرفية ومخاطر السيولة الماهية وأسباب نشؤها والأنواع

أولا .. ماهية مخاطر السيولة: تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه المصارف التجارية العراقية وكذلك تعد من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي، نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف التجارية، إذ تواجه المصارف تحديات كبيرة حول مخاطر السيولة، والخطوات والإجراءات الواجب إتباعها لضمان سلامة عمل المصارف التجارية، وتفوير المعلومات الصحيحة والمناسبة لتقليل هذه المخاطر، لأن المصارف تتعرض من حين إلى آخر سحوبات مفاجأة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، لذ لابد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إذ تقوم إما بالاحتفاظ بشكل نقدي (ودائع لدى المصارف) أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة أي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة ممكنة.

فعرف مخاطر السيولة على أنها المخاطر التي تحدث عند وقوع انخفاض غير متوقع في صافي التدفق النقدي للمصرف وعدم قدرته على تعبئة موارد بتكلفة معقولة سواء ببيع أصوله أو بالاقتراض من خلال إصدار أدوات مالية جديدة، الأمر الذي يجعل المصرف عاجز عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها أو تمويل فرص جديدة لأعمال مربحة(الجوادي،164,2010). كما تعرف على أنها مخاطر

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

الخسارة الناشئة عن نقص النقد أو ما يعادله ومخاطر الخسارة هي ناشئة عن عدم القدرة على الحصول على تمويل بأسعار معقولة اقتصادية ذات مستويات من اجل تغطية التزام متوقع وغير المتوقع لذلك يمكن اعتبار مخاطر السيولة على أنها مخاطر الخسائر الاقتصادية التي سيتم تكبدها في محاولة تأمين السيولة النقدية التي تعتبر حيوية للغاية للعمليات التجارية(Erik،2014، 4).أوهي المخاطر الحالية أو المحتملة الناشئة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقه دون تكبد خسائر غير مقبولة، وقد تنتج عن سوء إدارة المصرف إضافة إلى صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة(Soprano،4,2015). وتعرف على إنها المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري عندما لا تستطيع إدارة المصارف من التوقع الدقيق لحجم الطلب الجديد على سحوبات الودائع أو القروض، وفي الوقت نفسه لا يستطيع المصرف الحصول على مصادر جديدة للنقود أو جذب الودائع الجديدة أو ضعف المصرف في إدارة موجوداته و مطلوباته، لذلك يجب على إدارات المصارف متابعة ومراقبة التدفقات النقدية باستمرار لتتمكن من تحديد احتياجاتها من النقد، بحيث لا يفقد المصر ف ثقة عملائه بعد توفرها، وإدارة المصرف تفقد إدارتها أمام المساهمين لعدم تشغيل أموالهم بالفرص الاستثمارية المربحة كما هو في المصارف الأخرى، وبهذا يفقد المصرف من المساهمين أو الزبائن(محمد وآخرون ،92,2013). وترى الباحثتان أن مخاطر السيولة تحدث عندما يكون المصرف عاجز عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول(الموجودات) أو لسداد الالتزامات القصيرة الأجل في وقت استحقاقها تحت الظروف العادية أو الظروف الضاغطة.

ثانيا.. أسباب نشوء مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للأخطاء التي تحصل في مصارف الموجودات المتداولة أو في تركيب الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، وذلك جراء عدم التوازن الفني بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات المالية، فمن الطبيعي أن يتجه مستوى السيولة في المصرف نحو الانخفاض الأمر الذي يجعل المصارف غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة، وبالتالي فإن تدني مستوى السيولة في المصارف يمكن أن يعود لأسباب عديدة منها(الشواورة،51,2013)

1- المبالغة بالاستثمار في الأصول الثابتة
2- تقديم مواعيد السداد في مواعيد التحصيل
3- تكرار تحقيق الخسائر التشغيلية السنوية، التوسع في سياسة منح الائتمان التجاري

وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة تمويل الموجودات ذات الأجل الطويل بمطلوبات ذات الأجل القصير مما يجعل المطلوبات عرضه للمخاطر وغالبا ما تكون مخاطر السيولة ذات طبيعة فرديه ولكن في بعض الأحيان قد تتعرض المصارف إلى الخطر وهذا الأمر يعتمد على الخصائص الفردية لكل مصرف من خلال طريقة عمله وتخصصه(,5,2013Manish) و(عبد الحافظ،321,1999)

1- تنشأ من عدم قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الأصول أو عدم قدرته على مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد أي خسائر غير مقبولة أو وجود بعض القيود على المصرف تمنعه من التصرف في بعض الأموال المملوكة له أو القيام بذلك ولكن بأسعار تقل عن قيمة اقتنائها، وعلى ضوء

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

ذلك أوضحت الأزمة المالية العالمية الأخيرة من أمكانية حدوث مخاطر سيولة حادة وسريعة ينعكس عليها فقدان المصارف لمصادر التمويل المتاحة لديها من اجل مواجهة تلك المخاطر، الأمر الذي يتطلب من ذلك هو الاهتمام بعملية الأصول وقياس كفاية رأس المال في المصارف من اجل تجنب حدوث المخاطر.

2- تنشأ أيضا من جانب الالتزامات أي عندما يقوم المودع بسحب أمواله فورا أو بشكل مفاجئ من المصرف مما يحتم على المصرف بتوفر أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ، فمثلا خدمة خطابات الاعتماد و الضمان التي تتم خارج الميزانية بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتشأ مخاطر سيولة والتي تدفع المصرف إلى بيع أصوله بقيمة اقل من قيمتها المستحقة لتوفير السيولة، أما الجانب الآخر يشمل عدم قدرة المصرف على مواجهة طلبات المودعين لعمليات السحب المفاجئ من قبل المودعين وبالتالي يلجأ المصرف إلى بيع أصوله بأسعار أقل من اجل مواجهة عمليات السحب وهذا ما يعرضه للإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة مثل هذه الظروف يصعب عليه من يجد من يقرضه.

3- وتنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول أي عند مواجهة عرقلة في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

4- أما الجانب الآخر فهو جانب البنود خارج الميزانية إذ تنشأ مخاطر السيولة عندما يتم السحب بمبلغ اكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية الموافق عليها من قبل المصرف كما يتطلب ذلك أن يقترض المصرف أموال إضافية لمواجهة عمليات السحب. أي عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر المصرف في ذلك توفير نقد لمواجهة عمليات السحب، مما يدفعه للاقتراض بتكلفة إضافية من المصارف الأخرى أو إصدار مزيداً من الأوراق المالية كالسندات لمواجهة عمليات السحب(بدير،7,2008).

5- وغالبا ما تنتج هذه المخاطر نتيجة عدم قدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في أداء الموجودات والمطلوبات مما يؤدي إلى اللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه، وذلك للوفاء بتعهداته الخاصة بطلبات القروض من عملاء المصرف فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية، كلما قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها، وهذه الأسباب تكمن فيما يأتي(شروق،14,2020):-

1- ارتفاع نسبة الفائدة في السوق المالي مقارنة بنسبة الفائدة في المصرف.

2- عدم الاستقرار السياسي للبد.

3- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر المصرف وعدم قدرته على سداد التزاماته.

4- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

5- سوء توزيع الأصول على استخداماته وذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
6- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

ثالثا:- أنواع مخاطر السيولة: يمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى ما يأتي(هذال،44,2017):-

1. **مخاطر السيولة التمويلية:** تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة سحوبات المودعين سواء كانت المتوقعة أو غير المتوقعة دون أن يمس ذلك العمليات اليومية أو الوضع المالي الذي يمر به المصرف.
2. **مخاطر التصفية:** عندما يصعب أو يتعذر على المصرف بيع موجوداته أو رهنها على وفق سعر السوق ويمكن أن يطلق عليها مخاطر التصفية.
3. **مخاطر السيولة العرضية:** تحدث ذلك نتيجة التصرف المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء
4. **مخاطر سيولة الأصول:** نتيجة تعهدات الإقراض التي يصدرها المصرف أي عندما يتعهد المصرف بالإقراض سوف يتيح للمقترض الحصول على التمويل اللازم عند الطلب وهذا ما سيجعله بحاجة إلى سيولة وفي حالة عدم توافر السيولة هنا تنشأ مخاطر سيولة تسبب عرقلة في الجهاز المصرفي هنا أمام المصرف خيارين أما الاقتراض الإضافي أو اللجوء إلى بيع أصولية بسعر منخفض لمواجهة عمليات السحب. ومما سبق نجد إن خطر السيولة المصرفية يرتبط أساسا بخطر سيولة البنك فعلى المصرف أن يقدر احتياجاته بدقة وإن إدارة الأصول والخصوم بما يتوافق مع احتياجات المصرف بالإضافة إلى متابعة الحالات الضرورية التي يتعرض لها المصرف.

وأن نقص السيولة في الوفاء بالالتزامات للمصارف أو المؤسسات المالية الأخرى يمكن أن يكون لها تداعيات خطيرة في سوق المال ويهدد الاستقرار المالي، وأن السبب الرئيسي الذي يزيد من مخاطر السيولة هو السلوك الفريد للمودعين من الشركات والمؤسسات الذين قد يسحبون المال فجأة من المصرف دون الأخذ بموجب الخيارات إذ أن السحب المفاجئ وغير المتوقع للودائع من قبل كبار العملاء يؤدي إلى ضغوط شديدة على سيولة المصرف، وهناك سبب آخر ممكن أن يزيد من مخاطر السيولة وهو عدم اليقين في ممارسة الخيارات من قبل المودعين في تواريخ الاستحقاق الذين يمكنهم أما تجديد الودائع المستحقة لمدة أخرى أو سحبها. وتظهر أيضا بسبب الانقطاعات المفاجئة في التدفق المتوقع للأموال بسبب توقف أقساط السداد من قبل المقترضين على التزامات قروضهم أو فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالالتزامات التعاقدية في تواريخ السداد(17,2012,Ghosh).

المبحث الثاني/ وسائل و إجراءات الحد من مخاطر السيولة وكيفية مواجهتها

أولا:- إجراءات الحد من مخاطر السيولة: هي مجموعة من الخطوات والإجراءات والتدابير التنظيمية التي تتخذها الجهات الخاصة بالمصرف والتي تهدف إلى المحافظة والتأمين على مستوى مقبول من السيولة النقدية لدى المصارف لمواجهة متطلبات السحوبات النقدية الاعتيادية أو

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

المفاجئة وكذلك تأمين متطلبات المصرف التمويلية في منح التسهيلات النقدية لزبائنه والتي تقررها الجهات الخاصة بالمصرف وفق سياستها الائتمانية وبالشكل الذي يجنب المصرف مخاطر السيولة، لذا يتوجب على إدارة المصرف أن تقوم بوضع سياسة وإجراءات ملائمة للحد من مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ومن هذه الإجراءات هي(عواد،97,2015):-

1. وضع سياسة ملائمة لمخاطر السيولة (اليومية) والتعريف بعناصرها وإبلاغها للمستويات التنفيذية داخل المصرف، والتي يتحدد بموجبها حد أدنى لنسب السيولة بكل عملة يتعامل بها المصرف، والواجب الاحتفاظ بها في خزائنه وبشكل يومي ودوري والتي يجب أن لا تقل في كل الأحوال عن نسبة (5%) من أجمالي حجم الودائع ولكل عملة، وذلك من خلال تحليل وضع السيولة اليومية وفق نظام عملي وتنظيم موازنة يومية خاصة بالسيولة التي يتم من خلالها تقدير احتياجات المصرف وحصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من اجل تجنب مخاطر السيولة.
2. تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية والمصادر المحتملة لتلبية تغطية هذه الاحتياجات وتحليلها بواسطة سلم الاستحقاقات، التي تبين الفائض أو العجز في كل مدة زمنية.
3. رسم خطة طوارئ تحوطية وتنظيمية لمواجهة مخاطر السيولة والتي من الممكن إن يلجأ إليها المصرف عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد، نتيجة لظروف أمنية أو ظروف الكوارث والأزمات غير الطبيعية، مع الأخذ بأهمية إجراءات اختبارات الضغط على تلك الخطة ومتابعتها للحد من هذه المخاطر.

ثانيا:- كيفية مواجهة مخاطر السيولة: لابد إن تكون هناك وحدة مختصة بالعمليات المصرفية لمواجهة مخاطر السيولة وقادرة على ما يأتي(Erik،157,2005):-

1. تحديد الاشتراك مع مجلس الإدارة وكبار المدراء التنفيذيين لمراقبة مخاطر السيولة وإبلاغ عناصر التفويض إلى أصحاب المصلحة الخاصة بالمصرف.
2. ضمان تطوير ونشر مخاطر السيولة الخاصة بالمصرف من اجل توكيل المهام والصلاحيات المتعلقة بمخاطر السيولة.
3. مراجعة المجلس وكبار المسؤولين التنفيذيين في حالة حدوث مخاطر سيولة، بالإضافة إلى التوصية بإجراءات تعديلات دورية لاستيعاب الظروف المتغيرة الخاصة بالمصرف.

وان الغرض من ذلك هو التأكد من أن المصرف يجب أن يكون قادراً على كافة الالتزامات التعاقدية والذي يشمل نظام قوي قادر على مواجهة التحديات التي يتعرض لها المصرف للحد من هذه المخاطر الذي تكمن
فيما يلي(حنفي،178,2002):-

- نظام جيد لإدارة المعلومات.
- السيطرة المركزية على مخاطر السيولة.
- تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.
- تنوع مصادر التمويل بالإضافة إلى وضع خطة الطوارئ.

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

وعلى ذلك يجب على المصـرف اتخاذ خطة طوارئ من خلال التنسيق مع الأقسام والوحدات المختصة وفي ضوء المعلومات والبيانات المقدمة عن واقع المصرف والتي تشمل الآتي (شياع،99,2015):-

1. حصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والتنسيق التام بين جميع الوحدات والأقسام المختصة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المالية.
2. إعداد وتوفير إجراءات يومية كافية لمراقبة وتحديد وتقويم مخاطر السيولة وتحديد الاحتياجات النقدية الحالية والمستقبلية ومراجعة حدود العجز المتراكم للتدفقات النقدية الإجمالية ولكل عملة على حدة.
3. إيقاف النشاط الائتماني التمويلي للمصرف والنفقات غير الضرورية وذلك لضمان تأمين التدفقات النقدية الداخلة والحفاظ على سيولة نقدية حاضرة لإدارة الفجوة بين مصادر واستخدامات الأموال في أنشطة المصرف.
4. وضع حدود للمبالغ التي يتم التعامل بها لكل عملية سحب ولكل عملة وذلك لعد دراسة حجم التركزات بالودائع الكبيرة ونسبة عدد الزبائن ذوي تلك الودائع.

المبحث الثالث/ واقع عن المصارف التجارية العراقية وتحليل مخاطر السيولة فيها للمدة [2010-2020]

أولا : نبذة عن المصارف التجارية العراقية و أبرز التحديات التي تواجهها: تعد المصارف التجارية من القطاعات المنظمة تنظيما عاليا، وتعتمد فكرة إنشاء المصارف على أساس وجود فائض من الدخل لدى شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق، ومن جانب آخر وجود من يرغب بإنفاق أكثر من دخله سواء للاستهلاك أو للاستثمار، مما يتطلب إنشاء مؤسسة تقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولى إلى الشريحة الثانية التي تعاني من العجز في التمويل، وهو بذلك أساس عمل المصارف إذ أنها تعد مؤسسة تقوم (بالتوسط) بين المودعين والمقرضين، سواء كانت الحاجة إلى التمويل بشكل قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، أو خدمات مصرفية أخرى (فهمي،9,2018) وأن المصارف التجارية تلعب دورا بارزا في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي، فضلا عن دورها في تحقيق السلامة المصرفية للاقتصاديات الحديثة، وعلى الرغم من أن المصارف التجارية تعد من النظم العريقة في الدول العربية، ألا أنها تبقى نظاما تقليديا في عملها بطيئا في تطورها، إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ عام 1980، والحصار الاقتصادي 1991، والظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك كلها انعكست على المصارف التجارية في البلد تاركة موروثا وأطر بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بين المصارف التجارية العراقية، إذ أن المصارف أصبحت تحتل مكانا مرموقا في النظم الاقتصادية الحديثة بما تقوم به وتضطلع بوظائف نقدية ائتمانية هامة تتناسب مع تطور وواقع اقتصاد التبادل، وبما تمارسه مع نشاط نقدي ائتماني، يسهل ويساير عملية التطور والتقدم في مختلف الدول، إضافة إلى الربح الذي تحققه المصارف هو عبارة

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

عن الفرق بين سعر الفائدة الذي تعطيه للمدخر، وسعر الفائدة الذي تقرض به وتأخذه من المستثمر(شامية،257,2013).

وتعد المصارف التجارية من الضروريات الأكثر أهمية في الحياة الاقتصادية وتعد احد المحفزات الأساسية للتنمية الاقتصادية، هذا ما دفع البنك المركزي على اتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات المتقدمة التي تعمل على تطوير عمل المصارف، والارتقاء بالبنية التحتية لها وذلك لأهميته في تمويل الأنشطة الاقتصادية، ساعد ذلك على اتخاذ بعض الإجراءات، ومن أهمها زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية إلى (250) مليار ديناراً عراقي، كذلك وضع الضوابط لمنح الائتمان النقدي والتعهدي. لقد حقق القطاع المصرفي نتائج جيدة عام 2010، وهذا ما ساعد على تطوير مناخه الاستثماري، من أجل الوصول إلى الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي، ودعم ملاءته المالية، من خلال تحديث الإطار التشريعي ومراجعته، وتوفير الخدمات المصرفية والمالية محليا ودوليا. أما فيما يخص أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية العراقية فيمكن استعراض أهمها من خلال النقاط الآتية (صالح،87,2015):-

1. قلة الكثافة المصرفية في العراق (أي عدد المصارف إلى عدد السكان) إذ مبلغ هذه الكثافة مصرفا واحدا لكل (46,000) شخصاً تقريبا.
2. ضعف الثقافة المصرفية لدى بعض أصحاب رؤوس الأموال، ومتطلبات أعمال الصيرفة، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المختصة، التي وضعت بشكل أساسي لصالح النظام المصرفي.
3. غياب المؤسسات الساندة للنظام المصرفي، مثل شركات التأمين على الودائع، وشركات التأمين على القروض، أو مكاتب لدراسة وتحليل الأخطار المصرفية.
4. ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف التجارية وعدم توافر وسائل الاتصال السريعة التي تتطلبها ظروف العميل الجديدة.
5. ضعف الخدمات المصرفية في العراق، بالمقارنة مع عدد نوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية.

ثانيا.- تحليل بعض المتغيرات المالية في المصارف التجارية العراق

1- الموجودات:- من خلال الجدول (1) نلاحظ أن إجمالي الموجودات في عام 2011 بلغ(14395597) مليون ديناراً عراقي مقارنة مع عام 2010 التي بلغت (3636675)مليون ديناراً عراقي وهي منخفضة، وذلك لانخفاض رصيد الموجودات في بعض المصارف التجارية، أما في نهاية 2018 ارتفع حجم موجودات المصارف التجارية إلى (122994835)مليون ديناراً عراقي، وذلك لارتفاع عدد المصارف التجارية في العراق، وعلى الرغم من الظروف التي يمر بها العراق عام 2020 في مواجهة وباء كورونا، وبعض التداعيات المترتبة عالميا وإقليما ومحليا، ألا أن موجودات المصارف التجارية تطورت إذ بلغت (138468947) مليون ديناراً عراقي عام 2020، وذلك نتيجة زيادة قيمة موجودات المصارف بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى فرق سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى زيادة حجم النشاط المصرفي.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2022/10/12
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

2- الودائـــع:- تعـد الودائـع أهـم مصـدر لتمويـل المصـارف التجاريـة إذ بلـغ رصـيدها في عـام 2010(47947232) مليـون دينـاراً عراقيـاً، وهي منخفضـة مقارنـة بعـام 2011 إذ ارتفعـت إلى (56150094)، ثـم اسـتمرت بالارتفـاع حـتى وصـلت إلى (74073336)في عـام 2014، ثـم عـادت بالانخفاض في عام 2016 ، إذ بلغت (62383032) مليون ديناراً عراقياً، وسبب هذا الانخفاض هو خفض النفقات الحكومية بعد عام 2014، الذي انعكس على انخفاض نسبة الإيداعات في المصارف التجارية، ومن جانب آخر أن انخفاض النفقات انعكس على انخفاض الدخول لدى الأفراد، ومن ثم انخفاض ودائع المصارف التجارية، أما في عام 2017 بدأ إجمالي الودائع ترتفع إذ بلغ (67048631) مليون ديناراً وسبب هذا الارتفاع يعود إلى التحسن النسبي للوضع الاقتصادي إثناء عام 2017 الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيداعات في المصارف التجارية، واستمر بالارتفاع حتى بلغ في عام 2020 إلى (84924168). مليون ديناراً عراقياً، وهذه الزيادة ناتجة عن نجاح توجه البنك المركزي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال الاستمرار بتوطين الرواتب، وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكتروني هذا ما شجع على زيادة حجم الودائع لدى المصارف التجارية، مما انعكس على زيادة الوعي المصـرفي للأفراد وارتفاع ثقة الجمهور في المصارف التجارية.

3- الائتمان النقدي:- يتسم الائتمان المصـرفي بأنه ذو وتيرة تصاعدية خلال مدة الدراسة، إذ بلغ رصيد الائتمان النقدي في المصارف التجارية (11721535) مليون ديناراً عراقي عام 2010، ثم ارتفع إلى (20344076) مليـون دينـاراً في عـام 2011، وهـو ارتفـاع ضـئيل التـأثير في النمـو الاقتصـادي أمـام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد، وهذا يعود إلى ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليهم طابع المخاطر الائتمانية، أو بسبب ضعف وصعوبة تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان، وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق، أما في 2012 بدأ حجم الائتمان يرتفع إذ بلغ (28438688)، ثم ارتفع إلى (37180123) مليون ديناراً عراقياً في عام 2016، واسـتمرت بالارتفـاع حـتى وصـلة إلى (49817737) في عـام 2020، وهـذا الارتفـاع يعكـس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة.

4- الديون المشكوك في تحصيلها:- بلغ حجم الديون المشكوك في تحصيلها(274477) مليون ديناراً عـام 2010 ثـم ارتفـع إلى(497870) مليـون دينـاراً عـام 2012، أمـا في عـام 2013 ، أنخفـض إلى (1994459)، إذ يعـود الانخفـاض تحسـن الوضـع الأمني والاقتصـادي، وارتفـع إلى (2361133) عـام 2014 مليون ديناراً واستمر بالارتفاع حتى بلغ (4450990) عام 2020 وهو حجم مرتفع، إذ يعود الارتفاع إلى ضعف الوضع الأمني في العراق، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، هذا ما جعل المصارف تمنح ائتمانات قليلة جدا، والبعض الآخر من المصارف توقفت عن منح الائتمان، إذ توجهت نحو استثمارات أكثر آمنة (فتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان من أجل تطوير المصارف التجارية العاملة في العراق).

5- رأس المـــال:- يعـد رأس المـال بأنـه ذو وتـيرة تصـاعدية، بلـغ إجمـالي رأس المـال للمصـارف التجارية(2914866) مليـون دينـاراً عـراقي عـام 2010، ثـم ارتفعـت إلى (4095140) في عـام 2011

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

نتيجة استجابة بعض المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموالها ثم استمرت بالزيادة إلى أن بلغ (16778262) في نهاية 2020، ويعد هذا النمو في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز السلامة المصرفية، لكونه يزيد من الرافعة المالية، ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية، ويضمن سلامة ومتانة المصارف، ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع هذا الارتفاع يعد ضئيلا أمام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار برأسمال المصرف واحتياطاته السليمة، إذ أن المشاريع التنموية الكبيرة فهي بحاجة إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة من أجل المساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي.

الجدول(1) بعض المؤشرات المالية في المصارف التجارية العراقية للمدة(2010-2020) (مليون دينار)

المؤشر / السنوات	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الائتمان النقدي	الديون المشكوك في تحصيلها	مجموع رأس المال المدفوع
2010	3636675	47947232	11721535	274477	2914866
2011	14395597	56150094	20344076	459305	4095140
2012	19097827	62005934	28438688	497870	5908567
2013	208844114	68855487	29952012	1994459	7662845
2014	226588893	74073336	34123067	2361133	9081274
2015	22270831	64344061	36752686	3079653	10172398
2016	221159701	62383032	37180123	3346490	11739281
2017	156435195	67048631	37952829	4340568	14341320
2018	122994835	76893927	38486947	4880628	15001306
2019	133089806	82106425	42052511	4147527	15351276
2020	138468947	84924168	49817737	4450990	16778264

المصدر من إعداد الباحثتين استنادا إلى
-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة.

ثالثا- قياس وتحليل مؤشرات مخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية لمدة [2010-2020]

1 :- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية: تشير هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك سيزيد من نسبة القروض التي من الصعب تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إليها كما أنها تبين حجم الائتمانات الممنوحة من قبل المصارف ونسبتها من الموجودات الكلية التي يمتلكها المصرف (عبد الحسن،177,2012). ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى كفاءة وقدرة المصرف في توظيف الموارد المالية لتحقيق الأرباح ومن خلال الجدول(2) نلاحظ أن أدنى مستوى وصلت إليه القروض إلى الموجودات هو (10.6%)عام 2011، وهذا يعني أن المصارف التجارية لم تستثمر أموالهم في مجال استثماري مربح للمصارف، إلا وهو القروض، لكنها كانت أعلى أمانا من حيث السيولة المصرفية، لأن كلما قلت هذه النسبة انخفضت مخاطر السيولة في المصارف التجارية، في حين بلغت أعلى مستوى لها (31.08%)عام 2020، وهذه النسبة تؤثر على توسع المصرف في مجال منح القروض في تلك السنة

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

وبالمقابل كانت اقل أمانا من حيث السيولة المصرفية، لأن كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة مخاطر السيولة في المصارف التجارية .

الجدول (2) نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2020) (%)

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات	26.7	10.6	17.82	17.38	18.77	22.24	23.08	27.83	25.32	26.61	31.08

- المصدر من إعداد الباحثتين استنادا إلى
- البنك المركزي العراقي ،دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

2 :- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية: أن ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة وبالعكس، لأن في حالة ارتفاع هذا المؤشر سيزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، ومن جانب آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع يؤدي زيادة تؤثر حاجة المصرف إلى مصادر نقدية جديدة، من اجل تلبية طلبات الإقراض الجديدة، وهذه النسبة تستخدم لتحديد حجم سيولة المصارف، ومن ثم تحديد حجم ربحيتها، وذلك من خلال مقارنة القروض الكلية الممنوحة من قبل المصارف مع متوسط الودائع الكلية التي تحصل عليها من المودعين (ناجي،409,2017). والجدول (3) يوضح، أن نسبة القروض إلى الودائع بلغت في عام 2010 (20.2%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام 2011البالغة (27.2%)وهذه الأخيرة تستمر بالارتفاع، إذ ارتفعت في عام 2012 إلى (36.8%)، ومن ثم ترتفع إلى (47.1%)في عام 2015، وأن هذا الارتفاع يعود إلى زيادة إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف خلال المدة 2011-2016، وبعد عام 2016، شهد انخفاض في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، إذ بلغت (46.1%) في عام 2017، (40.9%)في عام 2018 نتيجة لارتفاع حجم الودائع لدى المصارف التجارية، أما في عام 2019-2020 شهدت ارتفاع خلال هذه المدة إذ بلغت في عام 2019(51.1%) مقارنة بعام 2020 والبالغة (58.6%)، وأن نسبة القروض إلى الودائع في المصارف لتجارية العراقية خلال مدة الدراسة كانت مقبولة، إذ أنها لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي التي تبلغ (75%)، لأن أقصى حد وصلت إليه هذه النسبة بلغت(58.6%) في عام 2020

الجدول(3) نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية للمدة (2010-2020) (%)

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	20.2	27.2	36.8	35.8	38.1	47.1	49.1	46.1	40.9	51.1	58.6

-المصدر من إعداد الباحثتين استنادا إلى
-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

3 :- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية العراقية: تعبر عن نسبة الموجودات الأكثر سيولة بالنسبة الإجمالي الموجودات، أي إنها تعبر عن النقد والاحتياطيات الثانوية، والاحتياط القانوني، والأوراق المالية التي تقل مدتها عن السنة، وجميع هذه الموجودات تتميز بسرعة التحويل إلى نقد ومن دون خسائر، وهذه النسبة عندما تكون عالية يكون أداء المصرف جيد ، ومخاطر منخفضة ، وبالعكس في حالة الانخفاض يكون المصرف غير قادر على تسديد أموال المودعين، وبذلك يعد مصرفا ذو أداء غير جيد مع وجود مخاطرة نسبية(karimishaq,2016,7). وحدد البنك المركزي نسبة معيارية مقدارها (30%) يجب أن لا تقل نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات عن هذه النسبة. ويلاحظ من خلال الجدول (4) أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في عام 2010 بلغت (23.6%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام 2011 التي بلغت (54.1%) وهذا الارتفاع في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات يعني انخفاض مخاطر السيولة الموجودات ، نتيجة التحوط ضد المخاطر، ثم انخفضت إلى (47.5%)في عام 2012 نتيجة زيادة حجم الموجودات السائلة، أما خلال المدة (2013-2014) بدأت النسبة ترتفع، إذ بلغت في عام 2013(66.0%) وفي عام 2014 بلغت (66.8%) وهي أعلى نسبة التي تعكس السياسة المتحفظة للمصارف التجارية في ضل ارتفاع المخاطر النظامية على مستوى الاقتصاد العراقي، وتنعكس أيضا على الاقتصاد و الأوضاع الأمنية غير المستقر، وهذا يدفع المصارف إلى الاحتفاظ بسيولة في ظل مناخ استثماري وائتماني غير آمن ، أما بعد عام 2018 تعود النسبة بالانخفاض إذ بلغت (46.1%)، وتستمر بالانخفاض حتى وصلت إلى (37.8%) في عام 2020، وهي نسبة منخفضة نتيجة انخفاض حجم الموجودات السائلة، وبالرغم من انخفاضها إلا أنها تعد نسبة مرتفعة تعكس الاتجاه التحوطي للمصارف التجارية في ظل ارتفاع المخاطر المصرفية في البلد.

الجدول(4) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية للمدة (2010-2020) (%)

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الموجودات السائلة /إجمالي الموجودات	23.6	54.1	47.5	66.0	66.8	65.2	64.5	65.5	46.1	43.2	37.8

- المصدر من إعداد الباحثتين استنادا إلى
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

شكل(1) مؤشرات مخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة(2010-2010)

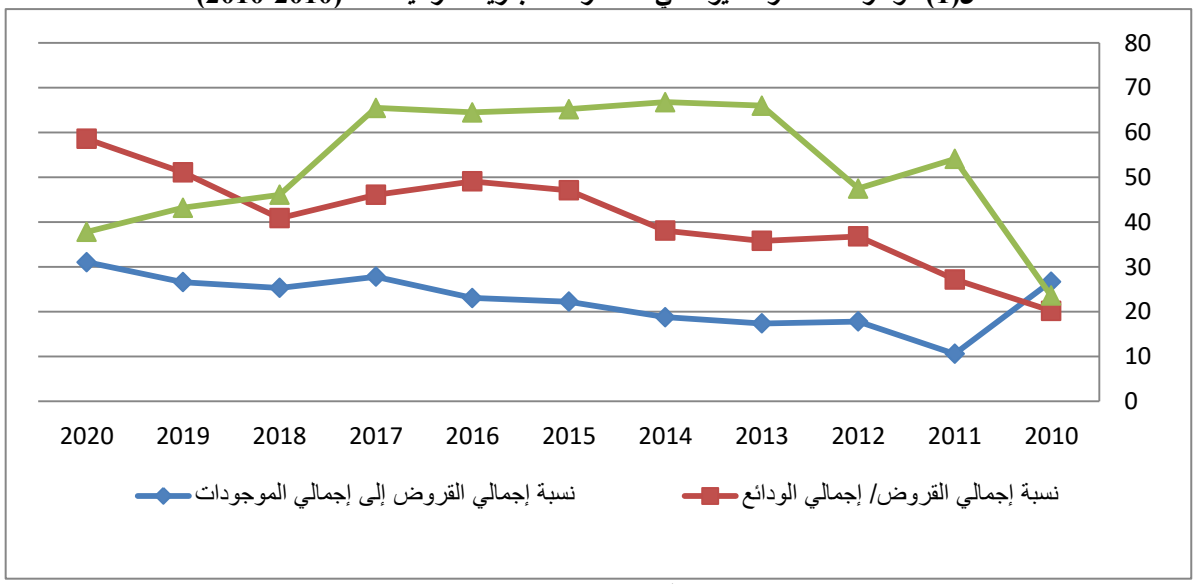

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى بيانات جدول رقم(2-3-4)

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات

1. تتعرض المصارف التجارية للعديد من المخاطر قد يؤدي تحملها إلى خسائر عالية، وعدم وجود حدود معينة لتحمل تلك المخاطر لذا فإن أن الهدف الرئيس من تحليل المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة والحد من آثارها السلبية من اجل تلافيها.
2. تنشأ مخاطر السيولة نتيجة تمويل الموجودات ذات الأجل الطويل بمطلوبات ذات الأجل القصير مما يجعل المطلوبات عرضه للمخاطر وغالبا ما تكون مخاطر السيولة ذات طبيعة فرديه ولكن في بعض الأحيان قد تتعرض المصارف إلى الخطر وهذا الأمر يعتمد على الخصائص الفردية لكل مصرف من خلال طريقة عمله وتخصصه.
3. من اجل التحكم في مخاطر السيولة فإن المصارف تستند إلى عدة مؤشرات من اجل تحديد وقياس هذه المخاطر ، فتسعى إلى التدنية قدر الإمكان من اجل سلامة عمل المصارف التجارية.
4. نلاحظ ان معدل المتغيرات المالية (مجموع الموجودات والودائع) في المصارف التجارية العراقية كانت متذبذبة إثناء مدة الدراسة، أما الديون المشكوك فيها كانت مستقرة من عام2017إلى 2020، في حين كان معدل رأس المال ذو وتيرة متصاعدة أثناء مدة الدراسة.
5. أوضحت الدراسة أن هناك ارتفاع في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية إذ بلغ أدنى حد لها (10.6) عام 2011 وارتفعت إلى(31.08) عام 2020.

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

6. أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع كانت مقبولة إثناء مدة الدراسة، لأنها لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي البالغة (75%).
7. ارتفاع نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية إذ بلغت (23.6) عام 2010 وارتفعت إلى (66.8) عام 2014 وهي أعلى نسبة إذ تعكس السياسة المتحفظة للمصارف التجارية في ضل ارتفاع المخاطر النظامية على مستوى الاقتصاد العراقي.

ثانيا.. التوصيات

1. من الضرورة حث المصارف التجارية العراقية على تطوير أدوات قياس ومراقبة مخاطر السيولة، وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط فعالة لهذه المخاطر.
2. أهمية الاعتماد على إطار عام لمخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير سيولة كافية لسير عمل النظام المصرفي لضمان وديمومة المصرف.
3. يجب على المصرف ان يحتفظ بأصول سائلة بالشكل الذي يتوافق مع الطلبات المفاجئة لسحب السيولة مهما كان حجمها.
4. إتباع أساليب حديثة من اجل تقليل مخاطر السيولة تحت إشراف البنك المركزي.

أولا .. المصادر العربية References

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للاستقرار المالي للمدة(2020-2010).
2. بدير، بشرى غانم، مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة دراسة تفحيصية مقارنة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأزهر، العدد3، مصر، 2008
3. الجوادي، بلال كاظم، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2010
4. حمد، خلف محمد، و ناجي، احمد فريد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد. العدد 52، 2017
5. حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2002
6. شامية، احمد زهير، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، جامعة السودان، 2013
7. شروق، حدوش، إدارة مخاطر السيولة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020 httos://elern.univ-tlemcen.dz/plginfile
8. الشمري، صادق راشد، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، اليازوري، عمان، 2013
9. الشواورة فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، 2013
10. صالح، عدنان عودة، فوائض السيولة في المصارف التجارية و إمكانية استخدامها مع أشاره خاصة للعراق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015

تاريخ قبول النشر/2022/10/12 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.15

11. عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ،1999
12. عواد، عضيد شياع، إدارة المخاطر المصرفية، مطبعة الكتاب، بغداد، 2015
13. محسن، حاكم، و عبد الحسن، حمد، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، اليازوري، عمان 2012.
14. محمد، طلال، و السلطاني ساكنة، SOWTلتقييم المصارف التجارية، اليازوري، عمان، 2013
15. هذال، مروج طاهر، أثر مخاطر السيولة المصـرفية وكفاءة رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة كربلاء كلية، الإدارة والاقتصاد، 2017

ثانيا :- المصادر الأجنبية

1. Aamlendu Ghosh, managing risk in commercial and retail banking, John wiley &sons America , 2012
2. Aldo Soprano, Liquidity Management, The British Library, In UK , 2015
3. Erik Banks, Liquidity Risk Managing Asset and funding risk, library of congress, New York, 2005
4. Erik banks ,Liquidity Risk managing funding and Asset Risk , , second edition, the British library, The united kingdom Europe and other countries , 2014.
5. KarimIshaq & Zaheer, Evaluating performance of commercial Bank in pakistan: An application of camel model Journal of Business & financial Affairs , 5:1DoI ,2016
6. Kumar Manish, Liquidity Risk Management in Bank library of Congress ,New York, 2013.